

تقرير الزيارة الميدانية

مركز إصلاح وتأهيل بدر

(مركز بدر ٢)

الثلاثاء الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦

تقرير الزيارة الميدانية

أولاً: خلفية الزيارة الميدانية:

أجرى المجلس القومي لحقوق الإنسان زيارة ميدانية لمركز الإصلاح والتأهيل بدر يوم الثلاثاء الموافق ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦، وذلك في إطار اضطلاع المجلس بولايته الدستورية والقانونية في متابعة أوضاع حقوق الإنسان في مصر، وتنفيذا لاختصاصاته وفقاً للمادة رقم ٣ في تعديل القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧، (بند رقم ١٦)، والذي ينص على "زيارة السجون وسائر أماكن الاحتجاز والمؤسسات العلاجية والإصلاحية، والاستماع للسجناء ونزلاء الأماكن والمؤسسات المذكورة للتثبت من حسن معاملتهم ومدى تمتعهم بحقوقهم، ويعد المجلس تقريراً بشأن كل زيارة يقوم بها، يتضمن أهم الملاحظات والتوصيات بهدف الارتقاء بأوضاع النزلاء". واعتمدت الزيارة على المعاينة الميدانية، وذلك بعد الاجتماع مع مدير الإدارة العامة للإدارة المركزية لمراكز الإصلاح والتأهيل، وقد تم تقعد الأقسام المختلفة لمركز بدر ٢ وذلك بهدف تقييم الأوضاع من منظور حقوق الإنسان.

وتأتي الزيارة بهدف المتابعة المباشرة لأوضاع النزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل وغيرها من أماكن الاحتجاز، وتقييم مدى توافق ظروف احتجازهم والخدمات المقدمة لهم مع أحكام الدستور والقانون والمعايير الدولية ذات الصلة، لاسيما قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

ثالثاً: وفد المجلس:

▪ أعضاء المجلس:

تكون وفد المجلس من ٤ أعضاء:

- الدكتورة / هويدا عدلى
- الأستاذ / محمد عثمان
- الدكتورة / وفاء بنيامين
- الأستاذة / فيفيان مراد

▪ المرافقين من الأمانة الفنية للمجلس:

- الأستاذ / وائل مختار
- الأستاذ / طه القصري

رابعاً: نبذة عن مركز إصلاح وتأهيل بدر:

أنشئ مركز إصلاح وتأهيل بدر بموجب قرار وزير الداخلية رقم ٢٤٠٠ لسنة ٢٠٢١، التابع لقطاع الحماية المجتمعية بوزارة الداخلية، وقد بدأ تشغيله ضمن المرحلة الأولى من تشغيل المجمع الأمني بمدينة بدر في

الفترة من ديسمبر ٢٠٢١ إلى يناير ٢٠٢٢، وذلك في إطار الخطة الوطنية لإحلال وتطوير منظومة السجون المصرية واستبدال السجون العمومية القديمة بمراكز إصلاح وتأهيل حديثة تُطبّق فلسفة العقوبة السالبة للحرية القائمة على التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي اتساقاً مع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ، ويقع المركز في مدينة بدر بمحافظة القاهرة ، ضمن مجمع أمني أنشئ على مساحة إجمالية تبلغ ٨٥ فداناً، صُمم بأسلوب علمي متطور مع الاعتماد على دراسات علمية في مراحل الإنشاء وبرامج الإصلاح والتأهيل ، ويعد مركز " بدر ٢" أحد المراكز الفرعية الثلاثة داخل مجمع مراكز الإصلاح والتأهيل بمدينة بدر حيث يضم (مركز طبي، ومسجد، وكنيسة، مركز صحة المرأة ، المطبخ ، المخبز ، مبنى التعليم الفني والتأهيل ، مبنى الخدمات التعليمية ، مبنى التأهيل والحضانة).

خامساً: نطاق الزيارة الميدانية:

شملت الزيارة الميدانية الآتي:

1. الاجتماع مع قيادات ومسؤولي إدارة مركز إصلاح وتأهيل بدر :

➤ في بداية الزيارة الميدانية رحب السيد اللواء/ فهد أبو الخير مدير الإدارة العامة للإدارة المركزية لمراكز الإصلاح والتأهيل بوفد المجلس بحضور اللواء / أحمد سمير مدير الإدارة العامة للتأهيل والتنمية بقطاع الحماية المجتمعية ، واللواء/ محمود ابوالصفا مدير الإدارة العامة للخدمات الطبية بقطاع الحماية المجتمعية .

➤ وفي إطار تعزيز منظومة حقوق الإنسان وتنفيذاً لمقتضيات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، قدّم اللواء فهد أبو الخير شرحاً وافياً لفلسفة المؤسسات العقابية القائمة على الإصلاح والتأهيل وإعادة الدمج المجتمعي، مؤكداً أن هذه الفلسفة تمثل نقلة نوعية في مفهوم السياسة العقابية، حيث لم تعد الغاية من الاحتجاز مجرد العقاب أو العزل، بل أصبحت تركز على استعادة كرامة الإنسان وإعادة بناء شخصيته بما يحقق صالحه وصالح المجتمع.

➤ وأوضح أن مركز تأهيل وإصلاح بدر يُعد نموذجاً رائداً في هذا المجال، إذ يضم مركزاً طبياً مجهزاً على أعلى مستوى لتوفير الخدمات الصحية الشاملة للنزلاء، بما في ذلك الرعاية الوقائية والعلاجية والنفسية، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما يتيح المركز ورش عمل تعليمية وتأهيلية ومصانع إنتاجية تهدف إلى تنمية مهارات النزلاء وتمكينهم من اكتساب حرف ومهن تساعد على الاعتماد على أنفسهم بعد الإفراج عنهم.

➤ وفي هذا السياق، شدد اللواء أبو الخير على أن المسمى الحالي للمحتجز أصبح "نزير" وليس "سجين"، وذلك انعكاساً لفلسفة تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل التي لم تعد تُسمى "سجون" بل "مراكز إصلاح وتأهيل"، بما يعكس تحولاً جوهرياً في النظرة إلى النزير بوصفه إنساناً يستحق الرعاية والتأهيل، وليس مجرد شخص خاضع للعقاب، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من قدراته البشرية وتطويرها، وإعداده ليكون عنصراً فاعلاً ومنتجاً في المجتمع.

➤ كما تمت الإشارة إلى الدور المحوري لقطاع الحماية المجتمعية، الذي يختص بتقديم الرعاية اللاحقة للنزلاء عقب قضاء فترة الاحتجاز، من خلال برامج المتابعة والدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي، بما يمكنهم من سرعة الاندماج في المجتمع وبدء العمل والحصول على دخل مستقل، بما يحقق لهم حياة كريمة ويجنبهم العودة إلى السلوكيات المخالفة للقانون.

وعلى الجانب الآخر، أعرب وفد المجلس خلال كلمته عن نقل تحيات رئيس المجلس إلى السادة المسؤولين، مثنين التعاون المثمر والتكامل القائم بين المجلس ووزارة الداخلية، ومشيددين بالتغير الملحوظ والملموس في المنظومة العقابية، مؤكدين أن هذا التطور يعكس التزام الدولة بمعايير حقوق الإنسان، ويجسد رؤية وطنية واضحة تقوم على احترام كرامة الإنسان وتأهيله وإعادة دمج في المجتمع، بما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي.

وفي هذا السياق، أكد الوفد على تطلع المجلس إلى أن تستمر مسيرة تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل بما يتسق مع المعايير الدولية ذات الصلة لضمان معاملة إنسانية كريمة للنزلاء. وأعرب الأعضاء عن أملهم في أن تواصل وزارة الداخلية جهودها في هذا المسار، وأن تتوسع دائرة الإصلاح والتأهيل لتشمل جميع مراكز الاحتجاز، بما يعزز ثقافة حقوق الإنسان ويحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ويؤكد التزام الدولة بمعاييرها الدولية أمام المجتمع الدولي.

2. تفقد أماكن الزيارة:

➤ المركز الطبي وأقسامه المختلفة:

تفقد وفد المجلس المركز الطبي وأقسامه المختلفة، والتي صُممت وفقاً للمعايير العالمية لضمان توفير رعاية صحية شاملة ومتكاملة للنزلاء

ويضم المركز الطبي عدداً من الأقسام والتخصصات المتنوعة، تشمل العيادات الخارجية التي تغطي جميع التخصصات الطبية، ووحدة الغسيل الكلوي، ووحدة الطب النفسي وعلاج الإدمان، بما يعكس الاهتمام بالصحة النفسية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الصحة الشاملة، فضلاً عن وحدة الإفاقة الداخلية التي تضم ٧٧ سريرًا، وحضانتَي أطفال، ووحدة مناظير للجهاز الهضمي، ووحدة لتجهيز الحالات، ووحدة للقسطرة، إضافة إلى غرفتي عمليات تعملان بنظام الكبسولة المدمجة، وهو ما يوفر بيئة طبية آمنة ومجهزة بأحدث التقنيات اللازمة في هذا الشأن.

كما يضم المركز مركزاً لصحة المرأة يختص بمتابعة حالات أمراض النساء، وكذلك حالات أورام الثدي، فضلاً عن وحدة لأشعة السونار ووحدة لأشعة الماموجرام، وهو ما يعكس مراعاة خاصة للاحتياجات الصحية للمرأة النزيلة، بما يتوافق مع المعايير الدولية التي تشدد على ضرورة توفير رعاية صحية متخصصة تراعي الفروق بين الجنسين والاحتياجات الخاصة لكل فئة.

➤ المطبخ وأماكن تقديم الوجبات

تفقد وفد المجلس المطبخ المركزي وأماكن تقديم الوجبات، واطلع على الوجبات الغذائية المخصصة للإفطار والغذاء والعشاء، والتي تُعد وفق معايير تراعي القيمة الغذائية والتنوع بما يتناسب مع احتياجات النزلاء اليومية، كما تم الاطلاع على الوجبات الإضافية المتاحة للشراء بناءً على رغبة النزلاء لزيادة حصته الغذائية، وهو ما يعكس احترام حق النزلاء في الاختيار والاستفادة من الغذاء بما يتجاوز الحد الأدنى المقرر، بما يتسق مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي تؤكد على توفير غذاء كافٍ من حيث القيمة الغذائية والكمية.

➤ مبنى التعليم الفني والتأهيل

تفقد الوفد مبنى التعليم الفني والتأهيل، الذي يضم مركز الهوايات، والموسيقى، وورشة الخياطة، حيث تتيح هذه الأنشطة للنزلاء فرصاً لاكتساب مهارات حرفية وفنية تساهم في تنمية قدراتهم الإبداعية والمهنية، ويُعد توفير برامج التعليم الفني والتأهيل المهني داخل المؤسسات العقابية ركيزة أساسية من ركائز فلسفة الإصلاح والتأهيل، إذ تهدف إلى تمكين النزلاء من اكتساب حرفة تساعد على الاندماج في سوق العمل بعد الإفراج عنه، بما يحقق له دخلاً مستقلاً ويقلل من احتمالات العودة إلى السلوك الإجرامي.

➤ مبنى الخدمات التعليمية

تفقد الوفد مبنى الخدمات التعليمية، الذي يضم المكتبة، وفصول التعليم الفني، وفصول محو الأمية. ويُعد توفير فرص التعليم ومحو الأمية داخل المؤسسات العقابية التزاماً دولياً بحق النزلاء في التعليم، باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، كما أنه أداة فعالة في إعادة التأهيل والدمج المجتمعي، إذ يساهم في رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى النزلاء وفتح آفاق جديدة أمامهم لتحسين أوضاعهم المعيشية بعد الإفراج.

➤ مبنى التأهيل والحضانة

وقد اطلع الوفد على مبنى التأهيل والحضانة، الذي يضم قسم رعاية الأطفال المصاحبين لأمهاتهم، وهو ما يعكس مراعاة خاصة لوضع النساء النزيلات اللاتي يرافقن أطفالهن، بما يتوافق مع المعايير الدولية التي تؤكد على ضرورة توفير بيئة آمنة ومناسبة لنمو الطفل داخل المؤسسة العقابية، مع مراعاة مصلحة الطفل الفضلى في جميع الحالات.

➤ المنشآت التثقيفية والدينية

وفي إطار التوعية وغرس القيم الدينية والوطنية وتعزيز القيم الإيجابية لدى النزلاء، يضم المركز مكتبات تتضمن العديد من الكتب المتنوعة، كما يوجد مسجد ومصلى كنسي، حيث يتم إيفاد وعاظ وقساوسة للتوعية بالقيم الدينية كالتمساح والتعايش السلمي، ويُعد توفير حرية ممارسة الشعائر الدينية داخل المؤسسات العقابية حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، تكفله المواثيق الدولية، كما أن البرامج التثقيفية والدينية تساهم في إعادة بناء شخصية النزلاء وتعزيز القيم المجتمعية الإيجابية لديه.

➤ الإدارة الهندسية والبنية التحتية

تجدر الإشارة إلى وجود إدارة هندسية لكافة مراكز الإصلاح والتأهيل، تتولى أعمال الصيانة اللازمة لمرافق المبنى (كهرباء، صرف، مياه، وغيرها)، إضافة إلى وجود مولدات كهربائية احتياطية تعمل في حالة انقطاع التيار الكهربائي، بما يضمن استمرارية الخدمات الأساسية وتوفير بيئة معيشية آمنة ومستقرة للنزلاء، وهو ما يمثل التزاماً بمعايير السلامة والبنية التحتية المناسبة داخل المؤسسات العقابية.

➤ المقابلات الفردية مع النزليات والنزلاء

خلال المقابلات التي تمت مع النزليات، تم التحقق من توافر الخدمات الصحية والاجتماعية وأماكن الرعاية المخصصة للأطفال مع أمهاتهم خلال فترة الاحتجاز، وهو ما يعكس التزام المركز بتوفير بيئة رعاية متكاملة تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، كما تم الاستماع بشكل فردي مع النزلاء لتقييم الظروف المعيشية وسبل التواصل ومدى انتظام زيارات ذويهم، وذلك في إطار آلية عمل المجلس القائمة على الرصد الميداني والاستماع المباشر للنزلاء للتحقق من مدى التزام المؤسسة بمعايير حقوق الإنسان.

سادساً: التوصيات:

١. تعزيز آليات التواصل بين النزلاء وذويهم، بما في ذلك انتظام الزيارات وتيسير إجراءاتها، وتوسيع نطاق المكالمات التليفونية، خاصة للنزلاء الأجانب الذين يحتاجون إلى التنسيق مع سفاراتهم وفقاً للإجراءات واللوائح القانونية المنظمة في هذا الشأن، مع ضمان سرعة الاستجابة لطلبات التواصل التي يقدمها النزلاء.
٢. ضمان استمرارية الخدمات الأساسية لأعمال الصيانة الدورية لمرافق المباني (كهرباء، صرف، مياه وغيرها) من خلال الإدارة الهندسية لمركز الإصلاح والتأهيل، مع التأكد من جاهزية المولدات الكهربائية الاحتياطية بشكل دائم لضمان عدم انقطاع الخدمات الأساسية للنزلاء في جميع الأوقات.

الخاتمة:

يُثمن المجلس القومي لحقوق الإنسان الفلسفة الحديثة لمراكز الإصلاح والتأهيل، ويشيد بجهود وزارة الداخلية في حماية حقوق النزلاء وتأهيلهم لتحقيق إعادة دمجهم في المجتمع. وتُعد زيارات المجلس لهذه المراكز أداة أساسية لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار مع الجهات المعنية، والمساهمة في تطوير المنظومة بما يضمن صون كرامة النزلاء وحماية حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.